

كتاب السنن لأبي داود:

ألف أبو داود كتابه السنن في وقت مبكر، وقد بذل به عناية فائقة وأنفق في ذلك مدة طويلة وأنه عرض هذا الكتاب بعد تمامه على الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ فإذا كان أبو داود قد ولد سنة ٢٠٢هـ استغرق مدة عشرة سنوات في تأليفه وافترضنا أنه عرضه عليه قبل وفاته بخمس سنوات، فيكون عمر المؤلف عند ذلك بضعاً وعشرين سنة.

وعني بتألفه وترتيبه عناية بالغة، وأعاد النظر فيه مرات متعددة. هذا أمرٌ لا شك فيه. قال أبو داود: "أقمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند، فكتبت أربعة آلاف حديث" ومن الأدلة على عنايته بكتابه أنه قال رحمه الله: "كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخب منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت فيها الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما فيه وهن شديد بينته".

ومن ذلك ما ذكره راوي هذا الكتاب الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي بعد الحديث ٩١١: "هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة.

وظل رحمه الله يقرئه إلى قبيل وفاته؛ وذكر علي بن الحسن بن العبد: "أنه قرأها في السنة التي مات فيها وهي سنة ٢٧٥هـ. في مدة تقارب الأربعين سنة.

اسم الكتاب:

الاسم المعروف به هو: "السنن" ويبدو أن المؤلف نفسه سماه بهذا الاسم، ففي رسالته إلى أهل مكة. "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟"، وقوله في الرسالة المذكورة أيضاً: "وإن من الأحاديث في كتابي: "السنن" ما ليس بمتصل، وهو مرسل....

وقد سماه بذلك لأنه جمع أحاديثه من وجهة فقهية فلم يضمه غير أحاديث الفقه والتشريع، مما ورد في الأخلاق والأخبار والزهد ونحو ذلك. قال في "رسالته إلى أهل مكة":

"وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها". وقد يطلقون على كتاب أبي داود ونحوه لفظ الصحاح، قال حاجي خليفة ينقل عن ابن السبكي قوله في سنن أبي داود: "وهي من دواوين الإسلام، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذي، ولا سيما سنن أبي داود".

وقد قال بعضهم: إنه سمّاه "المسند" فقد قال أبو داود نفسه: "أقمتُ بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند، فكتبْتُ أربعة آلاف حديث".

أبو داود أول من صنف السنن

ذهب الخطابي إلى أن أبا داود لم يُسبق إلى جمع السنن فقال: "فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود" وفي كلامه نظر.

ومهما يكن، فإن من المؤكد أن أبا داود كان من السابقين إلى التأليف فيها؛ ذلك لأن مجرد اختلاف العلماء في كونه أول من صنّف في السنن يدل بوضوح على سبقه في ذلك الصدد.

منزلة سنن أبي داود وثناء العلماء عليها

السنن لأبي داود رحمه الله من أجلّ مصنفات الإسلام "وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً ما، سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه". ليس للمكلف غنى عنها، بل هي من القواعد التي يقوم عليها الدين، وعليها يرتكز ركنه المتين، ذلك لما تضمّن من تفصيل الأحكام وبيان حجج الحلال والحرام، وقد اعتمده عامة علماء الإسلام، وصدروا عنه، وعده أكثرهم في المرتبة الثانية بعد الصحيحين من جملة الاصول الستة، وعلى هذا استقر الحال عند المتأخرين على أنّ سنن أبي داود ثالث الكتب، وهو صدر السنن الأربعة وأولها. ومن أعظم ما تميّز به كتاب السنن هو استقصاء أحاديث الأحكام، كما أشار إلى ذلك أبو داود نفسه في رسالته. قال أبو زكريا الساجي: "كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب السنن لأبي داود عهد الإسلام" (١).

- وقال محمد بن مخلد: "لما صنف أبو داود السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ فيه".

- وقال ابن الأعرابي وأشار إلى النسخة وهي بين يديه: "لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلى المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بته".

- وقال الخطابي أيضاً: "كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكلٍ فيه وِزْدٌ ومنه شِرْبٌ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض.

- وقال الغزالي عن سنن أبي داود: "إنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام".
- وقال الإمام النووي رحمه الله: ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء بسنن أبي داود وبمعرفة التامة، فإن معظم أحاديثه يحتج بها، مع سهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنّفه، واعتنائه بتهديه (٢).
- وقال ابن القيم: "لما كان كتاب السنن لأبي داود رحمه الله من الاسلام بالموضع الذي خصه الله به، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المروحين والضعفاء" (٣).

روايات سنن أبي داود وأصحابها:

ذكر العلماء أن الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن" كثيرة جداً نظراً لأنه رحمه الله ظلّ يقرئ كتابه نحو أربعين سنة، وكان أبو داود يحذف بعض الأحاديث ويزيد بعضاً في محاولات تنقيح الكتاب وإحكام ترتيبه، وقد مر معنا كلام اللؤلؤي الذي يذكر فيه أنّ أبا داود في المرة الرابعة لم يقرأ حديثاً - ذكره -

ومن هؤلاء الرواة:

١- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي: المتوفى سنة ٣٣٣هـ. وروايته من أصح الروايات لأنه من آخر ما أملى أبو داود فقد سمع السنن مرات عديدة كانت آخرهن في السنة التي توفي فيها أبو داود: سنة ٢٧٥هـ.

٢- أبو بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق ابن داسة التمار: المتوفى سنة ٣٤٦هـ. وروايته مشهورة ولا سيما في بلاد المغرب وتقارب رواية اللؤلؤي. والاختلاف بينهما غالباً بالتقديم والتأخير، قال السيوطي:

٢ - مقدمة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لتعليقاته على "السنن".

٣ - تهذيب سنن أبي داود: ابن القيم ص ٨

وروايته أكمل الروايات وقال: إن كثيراً من الروايات موجودة في رواية ابن داسة وليس هو في رواية اللؤلؤي.

٣- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري المعروف بابن الأعرابي: ولد ابن الأعرابي سنة ٢٤٦هـ وتوفي ٣٤٠هـ.

وقد سمع منه "السنن". ومن شيوخه أيضاً الحسن بن محمد الزعفراني ومحمد بن عبد الملك الدقيقي. وروى عنه ابن المقرئ وابن منده وأحمد بن محمد بن مفرج القرطبي.

وقد سقط من نسخته كتاب الفتن والملاحم والحروف والقراءات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة.

٤- أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري الوراق المتوفى سنة ٣٢٨هـ: سمع أبا داود السجستاني، روى عنه الدارقطني. وهذه الرواية فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي. وقد جاء في آخر مخطوطته قوله: "سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار بقيت من المرة السادسة بقية".

وهناك روايات أخرى مثل رواية: أبي أسامة محمد بن عبد الملك الرؤاسي، ورواية أبي سالم محمد بن سعيد الجلودي، ورواية أبي عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري، ورواية أبي الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأشناني، ورواية أبي عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي الوراق المتوفى سنة ٣٢٠هـ وقالوا: إنه وراق أبي داود(٤). وهناك رواة آخرون غير هؤلاء لم أشأ ذكرهم للتخفيف.

مطبوعات سنن أبي داود:

طبع هذا الكتاب مرات عديدة، وهذه أشهرها:

١- ذكر بركلمان أنه طبع سنة ١٢٧١ - ١٢٧٢م في دهلي بالهند.

٢- طبع الكتاب في جزئين في المطبعة الكاستيلية بمصر سنة ١٢٨٠هـ بعناية الشيخ نصر الهوريني رحمه الله.

٣- وطبع في جزئين مع شروح على الهامش في الهند بدلهي سنة ١٢٨٣.

٤- مجلة البحوث، ٢٩٠-٢٩٣، وانظر مقدمة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لتحقيقه لكتاب "السنن"، ص ٩. بتصرف

ثم تتابعت طبعاته في الهند

- ٤- وذكر بروكلمان أنه طبع أيضاً بهامش شرح الموطأ للزرقاني سنة ١٣١٠هـ - ١٣٢٠هـ في القاهرة.
- ٤- وطبع بأربعة أجزاء مع شرح مطول للمباركفوري "عون المعبود" في الهند سنة ١٣٢٣هـ.
- ٥- وطبع في مصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م طبعة سقيمة في جزئين، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وكتب على هذه الطبعة: تعليقات لفضيلة الأستاذ الشيخ أحمد سعد علي من علماء الأزهر الشريف.
- ٦- طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: كانت طبعته الأولى سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م. وذكر في المقدمة أنه رجع إلى مخطوطات ومطبوعات ولكنه لم يذكرها بالتفصيل، ويبدو أنه بالغ في ذلك، وقد صدرت هذه الطبعة في أربعة أجزاء مرقمة الأحاديث واستعمل المحقق فيها علامات الترقيم. ولكننا لا نجد في حواشيتها إلا تعليقات يسيرة جداً، وليس في هذه التعليقات تخرج للأحاديث النبوية، ثم صدرت الطبعة الثانية سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م. وكلاهما سيئة بميزان المختصين من أهل الحديث.
- ٥- طبعة الشيخ محمد عوامة والتي قام بنشرها عدة مكاتب منها دار القبلة بجدة ومؤسسة الريان ببيروت وهي من أجود الطبعات من ناحية جمعها للروايات.
- ٦- وقد قام على خدمة السنن الشيخ شعيب الأرنؤوط في طبعة بدیعة التحقيق والإخراج وهي أصح طبعاته وأفضلها، وقد نشرتها مكتبة الرسالة.

مختصرات سنن أبي داود:

- ١- مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، وهو أهم المختصرات التي اختصرت السنن، وأول طبعاته في دهلي عام ١٨٩١م وطبع في حيدر آباد عام ١٣٤٢هـ، وطبع في القاهرة في مطبعة أنصار السنة المحمدية، بتحقيق احمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، وهي طبعة جيدة مشكولة، مرقمة الأحاديث.
- ٢- مختصر، محمد بن الحسن بن عليّ البلخيّ وهو من رجال القرن السابع.
- ٣- تهذيب، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر ت سنة ٧٥١هـ، وهو مبنيّ على مختصر المنذري، وأول طبعاته في دهلي سنة ١٨٩١م، كما طبع في الطبعة التي تقدم ذكرها عند حديث عن مختصر المنذريّ.

شروح سنن أبي داود

شروح سنن أبي داود كثيرة متعددة ومن هذه الشروح:

١- شرح الخطابي: من أنفع الشروح وأقدمها وعنوانه (معالم السنن) لأبي سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ وهو منسوب إلى زيد بن الخطاب، وهو يشرح المفردات الغربية والكلمات التي تحتاج إلى شرح لغوي والشرح يدل على معرفة متبحرة باللغة وقد يستشهد لشرحه بأبيات أو جمل مأثورة عن العرب. ويشرح المراد من الجملة، ثم يشرح الحديث ويوفق بينه وبين ما روي على وجه قد يُظنُّ أن فيه خلافاً.

طبع هذا الكتاب في حلب بأربعة أجزاء بتحقيق العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله سنة ١٩٢٠م. وقد لخص المعالم الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة ٧٦٥هـ وسمّاه (عجالة العالم من كتاب المعالم).

٢- العدد المودود في حواشي سنن أبي داود للحافظ المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

٣- وشرح "السنن" أيضاً شهاب الدين أحمد بن حسين بن رسلان الرملي المتوفى سنة ٧٤٤هـ ومخطوطاته موجودة في تركيا. وقد تتابع على تحقيقه أكثر من ثلاثين باحثاً في الجامعات السعودية.

٤- وشرح "السنن" قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن دعين اليميني الشافعي المتوفى ٧٥٢هـ في أربع مجلدات كبار في آخر عمره ومات عنه وهو مسوّد.

٥- وشرحه الحافظ مغطاي بن قليج المتوفى سنة ٧٦٢هـ ولم يكمله.

٦- وشرحه شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي من أصحاب المزي. المتوفى بالقدس سنة ٧٦٥هـ، وسمّى شرحه "انتحاء السنن واقتفاء السنن" ومخطوطته محفوظة في مكتبة لاله لي في أربعة مجلدات تحت رقم ٤٩٨ - ٥٠١.

٧- وشرحه أيضاً عمر بن رسلان بن نصر البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥هـ.

٨- وشرح السنن أيضاً أبو زرعة العراقي ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم المتوفى سنة ٨٢٦هـ وأطال في شرحه جداً.

٩- وشرح قطعة منه محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥هـ.

١٠- وشرحه السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ وسمّاه "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود" وتوجد منه مخطوطات عدة ذكرها سركين.

١١- وشرحه أبو الحسن محمد بن عبدالهادي السندي المتوفى سنة ١١٣٨هـ بعنوان "فتح الودود على سنن أبي داود".

١٢- "عون المعبود شرح سنن أبي داود". تأليف العلامة الشيخ شمس الحق العظيم أبادي، ويقع في أربع مجلدات كبيرة وقد طبع في الهند في دهلي سنة ١٣٢٢هـ وقد أثبت في أعلى الصفحات سنن أبي داود بعد أن بذل جهداً مشكوراً في تحقيقه؛ فقد استطاع أن يميز بين رواية اللؤلؤي وغيره من الروايات ورجع في هذه الطبعة إلى إحدى عشرة مخطوطة. ويعد شرح العظيم أبادي من أفضل الشروح وأكثرها استيعاباً لما قاله العلماء من قبله.

الدراسات حول سنن أبي داود:

- ١- جمع زكريا الساجي المتوفى سنة ٣٠٧هـ للسنن ما يوافق معانيها من آيات القرآن الكريم.
- ٢- ألف أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني المتوفى سنة ٤٩٨هـ كتاباً بعنوان "تسمية شيوخ أبي داود".
- ٣- وشرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤هـ زوائد السنن على الصحيحين وتقع في مجلدين.
- ٤- صحيح، وضعيف سنن أبي داود، لمحدث العصر الشيخ العلامة أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني ت ١٤٢٠هـ، وكتابه من أجلّ الخدمات لسنن أبي داود - إن لم نقل أجّلها - إذ قام الشيخ رحمه الله تعالى بتمييز المقبول من المردود في كتاب السنن، وهذا هو الغاية الجليلة من علم مصطلح الحديث، وهو مطبوع في أربعة مجلدات، ثلاثة منها لصحيح السنن، وواحد لضعيفه.

أقسام الكتاب وتبويه

خلا الكتاب من المقدمة، وهذا موضع تعجب، ذلك لأنّ مؤلفه كتب رسالة في وصف سننه وهي أحسن ما تكون توضيحاً لعمله وعرضاً لخطته ووضعاً للأمور في نصابها، ولو أن قارئاً ذهب إلى أنها تصلح أن تسدّ مسدّ المقدمة لما كان مخطئاً. وليس أبو داود وحده الذي خلا كتابه من المقدمة، بل شاركه في ذلك غيره، فالبخاري أيضاً لم يكتب لجامعه الصحيح مقدمة، كذلك الامام أحمد لم يكتب مقدمة لمسنده

وابن المبارك لم يكتب مقدمة لكاتبه: الزهد، والجهاد. لكنَّ الفرق بينهما أن البخاري رحمه الله لم يتح له النظر في كتابه بعد أن أمته.

٢ - ينقسم كتاب "السنن" إلى كتب كثيرة بلغت ٣٦ كتاباً منها:

١ - الطهارة.

٢ - الصلاة.

٣ - الزكاة.

٤ - اللقطة.

٥ - المناسك.

٦ - النكاح.

٧ - الطلاق.

٨ - الصوم.

٩ - الجهاد.

١٠ - الضحايا..... وغيرها

٣ - كل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب لم نجد فيها أبواباً هي: كتاب اللقطة - وكتاب الحروف والقراءات - وكتاب المهدي. ولا يستوي عدد أبواب الكتب، فبينما نجد كتاباً يشتمل على أكثر من مائة باب ككتاب الصلاة - الذي يشتمل على ثلاثمائة باب وسبعة وستين باباً - نجد كتاباً لا تتجاوز أبوابه الثلاثة ككتاب الحمام الذي اشتمل على ثلاثة أبواب فقط.

٤ - وقد نجد باباً كبيراً تحته أبواب كثيرة، وذلك كالباب الذي جاء بعنوان "باب تفریح أبواب الجمعة" وقد جاء تحت ٣٨ باباً. وكالباب الذي جاء بعنوان "جماع أبواب الاستسقاء وتفریحها" وقد جاء تحته ثلاثة أبواب.

٥ - ليست الأبواب متساوية في حجمها وإن كان يغلب على معظمها القصر، فقلما نجد باباً يجاوز الصفحة. بل أكثر الأبواب قصيرة، وربما لا يكون في الباب إلا أثر، كما في باب إخفاء التشهد. وقد صرح أبو داود في "رسالته إلى أهل مكة" أنه يعتمد قلة الأحاديث في الباب فقال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردت قرب منفعته".

وهذه من أبرز خصائص السنن، وكأن أبا داود استخرج من الحديث أو الحديثين أبرز ما فيهما فجعله عنوان الباب، لذا يستطيع المرء أن يعثر على الحديث المطلوب بسهولة؛ لأن الباب قليل الأحاديث، ومن هنا قربت منفعته على حدّ تعبير أبي داود.

وأكد أبو داود حرصه على قلة الأحاديث في الباب فقال في رسالته إلى أهل مكة: "وأذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه" أي من أجل زيادة كلام فيه؛ ومن القليل أن تجد بعض الأبواب الطويلة، كباب صفة حجة النبي ﷺ الذي استغرق سبع صفحات. ولعل السبب يعود إلى موضوع الباب نفسه.

٦ - عدد أبواب كتاب "السنن" حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد هو ١٨٨٩ باباً.

درجات أحاديث الكتاب:

يذكر العلماء كتاب "السنن" لأبي داود على أنه من مظانّ الحديث الحسن، قال ابن الصلاح: "رؤينا عنه - أي عن أبي داود - أنه قال: ذكرْتُ الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض". وعقب ابن الصلاح على ذلك بقوله: "فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحد عرفنا أنه الحسن عند أبي داود".

وقد بالغ الحافظ السَّلْفِيُّ فَرَعَمَ أنَّ ما في سنن أبي داود صحيح، فقد ذكر الكتب الخمسة وقال: "اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب". ورده ابن الصلاح قائلاً: "وهذا تساهل، لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف، وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره".

وقد عد الذهبي مراتب سنن أبي داود في "سير أعلام النبلاء" ستة أنواع فقال: إنَّ أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة شذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمحيته من وجهين لينين فصاعداً، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة.

وقد ألف العلامة الألباني مؤلفين عن سنن أبي داود الأول عن صحيح سننه والآخر عن ضعيف سننه بم يبين أن في سننه رحمه الله الضعيف والواهي.

الأحاديث الضعيفة في سنن أبي داود

في كتاب "السنن" أحاديث ضعيفة، صرح أبو داود نفسه بضعف بعضها، أما الأحاديث التي سكت عنها وليست من هذا القبيل ولا ذاك فإننا نستطيع أن نحكم عليها بالنظر في أسانيدھا، فقد روى أبو داود عن عدد من الرواة شديدي الضعف، أمثال: أبي جناب الكلبي ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني وهما من المتروكين. وروى عن جابر الجعفي والحارث الأعور وهما من المتهمين بالكذب، وروى عن عمرو بن ثابت وهو رافضي، وقد قرر ذلك أبو داود نفسه فقال: وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث!!.

لماذا أورد أبو داود الضعيف في كتابه؟

والجواب أنه أورد أبو داود بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه للأمر الآتية:

١- لأن طريقته في التصنيف هي أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاماً فقهية ذهب إلى القول بها عالم من العلماء.

٢- لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف أقوى من رأي الرجال ومن القياس: حكى ابن منده أنه سمع محمد الباقر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، قال ابن منده: وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال".

وحكى ابن العربي عن أبي داود أنه قال لابنه: "إن أردت أن أقنصر على ما صحّ عندي لم أر من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب ما يدفعه".

٣- أما إذا كان الحديث شديد الضعف فإنما يورده ليدل على عدم تبنيه لمضمونه، وكأنه بذلك يرد على الآخرين به قائلاً: ليس لكم دليل بهذا الحديث على رأيكم لأن الحديث شديد الضعف فبعد أن روى

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "يا علي! لا تفتح على الامام في الصلاة" قال أبو داود: "أبو اسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها".
فالحديث منقطع، بجانب أن الحارث متهم بالكذب كما سبق.

منهج أبي داود رحمه الله في كتابه "السنن" كما بينته رسالته إلى أهل مكة

ألف أبو داود رحمه الله تعالى بياناً لسننه مؤلفاً، وذلك حينما سأله أهل مكة عن فحوى كتابه عرفه أهل العلم ب"رسالة أبي داود لأهل مكة" في بيان سننه بين فيها منهجه بصورة واضحة وقد رحمه الله تعالى بدأها بقوله:

"سلامٌ عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي علي محمد عبده ورسوله ﷺ كلما ذكر. أما بعد:

عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها، ولا عقاب بعدها، فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن، أهي أصح ما عرفت في الباب، ووقفْتُ على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فرمما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث... إلى آخر ما قاله رحمه الله تعالى(°).

° - وهذه هي رسالته كاملة رحمه الله حيث قال: "عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها، ولا عقاب بعدها، فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن، أهي أصح ما عرفت في الباب، ووقفْتُ على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فرمما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث. ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعتي، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما همة من زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث.

ورمما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبت الحديث بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرت لذلك. وأما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل لم يوجد المسند، فالمرسل يُتخَّج به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيئاً، وإذا كان فيه حديث منكر؛ بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره.

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل.

وفي باب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة، وعبد الرزاق. وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم، أعني مصنفات مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق.

وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي، فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرّجته فاعلم أنه حديث وإو، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق، لأنه يكبر على المتعلم.

ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أنّ ابن المبارك قال: (السنن عن النبي ﷺ نحو تسعمائة حديث)، فقبل له أنّ أبا يوسف قال: (هي ألف ومائة)، قال ابن المبارك: (أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة).

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، ومنه ما لا يصحّ سنده. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر.

وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا. ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئاً، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل، مسائل الثوري، ومالك، والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها، ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب * من رأي أصحاب النبي ﷺ، ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن ما وضع الناس في الجوامع.

والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بما أنما مشاهير، فإنه لا يُحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدته من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه عليك أحد، وقال إبراهيم النخعي: "كانوا يكرهون الغريب من الحديث"، وقال يزيد بن أبي حبيب: "إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشده الضالة، فإن عُرف و إلا فدعه".

وإنّ من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلّس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل: الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم، وسماع الحكم عن مقسم أربعة أحاديث.

وأما أبو إسحاق عن الحارث عن عليّ فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، وليس فيها مسند واحد، وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل، ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبه بأخرة، وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه، إذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه، وربما كتبه وبيّنته، وربما لم أفه عليه، وربما أتوقّف عن مثل هذه لأنّه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشرة جزءاً مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل، وما روي عن النبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصح، ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح. ولعلّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل.

فمن أحبّ أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ فربما يجيئ حديث من طريق، وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبت اللفظة التي تكون لها معانٍ كثيرة -و- ممن عرفته [أنه] نقل من جميع هذه الكتب، فربما يجيئ الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل ولا يبيّنه السامع إلا بأن يعلم الحديث، وتكون له فيه معرفة فيقف عليه، مثل ما يروي عن ابن جريج قال أخبرت عن الزهري، ويرويه البرسائي عن ابن جريج عن الزهري، فالذي يسمع يظنّ أنه متصل، ولا يصحّ بته، فإنما تركناه لذلك، هذا لأن أصل

خلاصة منهج أبي داود رحمه الله تعالى من خلال رسالته إلى أهل مكة

أبان أبو داود رحمه الله كما سبق عن منهجه من خلال رسالته لأهل مكة وهذه خلاصة أقواله:

١ - إذا وُجد في الباب طريقان صحيحان لحديث واحد، وكان أحدهما أصحَّ من حيث الإسناد، ولكنّه ماطنةٌ للعلة في المتن، فحينئذٍ يذكر في الباب ما اجتمعت فيه سلامة المتن إلى سلامة الإسناد وصحته، وهو طريق الأقدم في الحفظ.

٢ - يذكر في الباب حديثاً أو حديثين ليسهل الانتفاع بالكتاب.

٣ - قد يكرّر ذكر حديث في بابٍ لاشتماله على زيادةٍ في رواية.

٤ - يذكر موضع الشاهد من الحديث الطويل ليوافق ترجمة الباب، ويُعرف موضع الفقه من الحديث.

٥ - يذكر المرسل مُحْتَجّاً به - اقتداءً بمن ذكرهم - إذا لم يجد في الباب حديثاً مسنداً متصلاً، والمراسيل في كتابه تقع في جزء من ثمانية عشر جزءاً.

٦ - ذكر أنه لم يدخل في كتابه حديثاً في إسناده رجلٌ متروك^(٦).

٧ - يذكر الحديث وإن كان منكرأً، إذا لم يجد غيره في الباب، ويبين نكارتة.

٨ - قال إنّه لم يذكر جميع طرق الحديث الواحد، وإنما يكتفي بطريق واحد تيسيراً على المتعلم.

٩ - وعدّ بأنه إذا أورد حديثاً فيه ضعف شديد بيّن ذلك، وإذا سكت عن حديث ولم يذكر فيه شيئاً

فهو صالح، وما سكت عنه من الاحاديث - مع صلاحها - متفاوتةٌ في الدرجة^(٧).

قال إن أكثر ما يذكره في كتابه مشهورٌ.

الحديث غير متصل ولا يصح، وهو حديث معلول، ومثل هذا كثير، والذي لا يعلم يقول قد تركنا حديثاً صحيحاً - من هذا - وجاء بحديث معلول.

إنما لم اصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد، وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثير في الزهد والفضائل وغيره من غير هذا، لم أخرجها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً، وحسبنا الله ونعم الوكيل "

٦ - يُروى عنه لفظٌ أدقّ وأوضح من لفظه الذي في الرسالة، وهو: "ما ذكرْتُ في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه"

٧ - روى الخطيب رحمه الله عن أبي داود رحمه الله أنه قال: "كتبْتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبْتُ منها ما ضمّنته

هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعْتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه." [تاريخ بغداد

٥٧/٩]. وقال ابن الصلاح رحمه الله: "رؤينا عنه أنه قال - أي أبا داود -: ذكرت الصحيح، وما يشبهه، ويقاربه." [الباعث الحثيث

. [١٣٦/١]

١٠ - يُرَدُّ الغريب، ولا يَجْبَدُه، لا سيما إذا كان فيه شذوذاً.

بعد هذا البيان يمكننا أن نذكر صوراً من منهجه الذي ذكرناه وبيننا مجمله:

أمثلة لمنهج أبي داود في سننه:

تعدد الطرق عنده:

هناك أحاديث كثيرة في "السنن" مروية بطريقتين أو أكثر، وهو يورد هذين الطريقتين أو هذه الطرق في الاسناد قبل أن يأتي بمتن الحديث غالباً، وإذا أراد التحويل من طريق إلى آخر رمز إلى ذلك بالحرف (ح) على عادة المحدثين قال في "رسالته": "وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث".

الدقة في إيراد الروايات

الدقة ظاهرة واضحة تمام الوضوح في "كتاب السنن" ونضرب على ذلك بعض الأمثلة:

— فهو إذا روى الحديث عن طريق رجلين يثبت الرواية التي يرى أنها الصواب ثم يورد رواية الرجل الآخر كما فعل في الحديث رقم ٢٠ الذي رواه عن زهير بن حرب وهناد بن السري وفيه: "أما هذا فكان لا يستنزه من البول" وبعد أن انتهى من رواية الحديث قال: "قال هناد: "يستتر" مكان "يستنزه".
ومما يدلنا على أن أبا داود يرى الصواب رواية زهير أن عنوان الباب الذي ورد هذا الحديث فيه هو باب الاستبراء من البول.

— وقد يقتصر على رواية أحدهما دون أن يشير إلى الرواية الأخرى، ولكنه ينبه على أنه إنما أورد رواية فلان كما في الحديث ٩٣٨ قال: (حدثنا الوليد بن عتبة الدمشقي ومحمود بن خالد قال: .. وبعد نهاية الحديث قال: "وهذا لفظ محمود".

وقد يأتي بالحديث عن طرق بينها فروق طفيفة لا تؤثر في المعنى، ومع ذلك فهو حريص على ذكر هذه الفروق، كما فعل في الحديث رقم ٤ الذي رواه عن مُسَدَّد بن مُسْرَهْدٍ عن حَمَّادِ بن زَيْدٍ وعبدالوارث (عن عَبْدِالعزیز بن صُهَيْبٍ عن أنس بن مالك قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخلاء قَالَ: عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ". وَقَالَ - عن عبدالوارث قال - "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الخُبْثِ وَالْحَبَائِثِ".

والمؤلف هنا بين الفرق بين الروایتين أثناء الحديث. وهذه الدقة دليل على مدى الحرص في نقل حديث النبي بالتحري الخالص والأداء الأمين. وتلك خصیصة خص الله بها أمة محمد ﷺ، فوق مجرد نقل أخبار النبي ﷺ وأحاديثه.

استقصاءه عند ذكر الروایات:

قال الدهلوي في "حجة الله البالغة": "كانت همة أبي داود جمع الأحاديث التي استدلت بها الفقهاء ودارت فيهم، وبني عليها الأحكام علماء الأمصار فصنّف "سننه" وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل". وقال أيضاً في صدد حديثه عن الترمذي وأنه جمع بين طريقة الشيخين اللذين بينا وطريقة أبي داود الذي جمع كل ما ذهب إليه عالم من العلماء فقال: "كان استحسن طريقة الشيخين حيث بينا وما أهبما، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين وزاد". ويدلك على ذلك أنه يعقد باباً في جواز الشئ وكراهته، وهذا كثير جداً، مثل: باب كراهة استقبال القبلة عن الحاجة، والباب الذي يليه: باب الرخصة في ذلك، ومثل: باب الوضوء من مس الذكر، والباب الذي يليه: باب الرخصة في ذلك.

وفي جمعه لكل ما ذهب إليه العلماء فوائد منها:

— بيان أنّ بعض الأحاديث أقوى من بعض، لا سيما عندما يعلق على واحدٍ مضعفاً إياه ويسكت عن آخر.

— ومنها بيان أنّ الأمر جائز مع الكراهة وليس حراماً، أو هو رخصة.

— ومنها إتاحة الفرصة للإنسان لكي يوازن بين أقوال العلماء ويرجح ما ينصره الدليل ويعضده.

ومن حرصه على الاستقصاء في جمع الأحاديث المتصلة بالأحكام أنه قد يورد الحديث دون سند بعد أن يكون قد أورد حديثاً مسنداً، كما في الحديث ١٦ وهو: "حدثنا عثمان وأبو بكر قالوا: حدثنا عمر بن سعد عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر: مرَّ رجلٌ على النبي ﷺ وهو يبُول، فسَلَّم عليه فلم يرِدْ عليه. قال أبو داود: ورؤي عن ابنِ عمر وعَبره أنّ النبي ﷺ تيمّم ثم رَدَّ على الرجلِ (السلام).

فالزيادة التي في الرواية الثانية قد أوردها هنا دون سند وبصيغة التمریض رغبة منه في الاستقصاء مع الاختصار؛ وذلك لأنه أوردها في باب التيمم بالسند وذلك في الحديث رقم ٣٣٠، ولكنه ذكر هناك ما يدل على ضعف هذا الحديث.

الاختصار

وفي كتاب أبي داود الاختصار المقترن بالدقة البالغة والوضوح البين، وهذه خاصة من أهم الخصائص التي يمتاز بها كتاب "السنن".

ومن مظاهر الاختصار ما مررنا في تبويب الكتاب لما فيه قلة الأحاديث في الباب الواحد. ومن أنواع هذا الاختصار أنه يعتمد إلى الحديث الطويل فيختصره فلا يورد منه إلا موضع الفقه منه، وقد أشار أبو داود نفسه إلى هذه الخاصة فقال في رسالته: "وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك".

تعليقات أبي داود في سننه:

وهذه هي التي تمثل جهد المؤلف وعلمه. ولا أعني بالتعليقات هنا المصطلح الحديثي لها وإنما أريد بها ما يورد أبو داود من كلام له علاقة بالحديث.

— أما مواضعها فهي إما أن تكون خلال إيراده الحديث، ومن ذلك الحديث رقم ٩٨٠ فقد مررنا رجلًا اشتهر أبوه بمحادثة مهمة فعرف بأبيه حرصاً على الفائدة: حدثنا القعني عن مالك عن نعيم بن عبد الله الجمر أن محمد بن عبد الله بن زيد — وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء بالصلاة — أخبره عن أبي سعود... فالتعليق هنا كان في جملة اعتراضية حرصاً على إفادة القارئ والسامع. وقد يعترض بجملة معترضة ليزيل الالتباس، كما لو جاء اسم أحد الرواة كنية فيذكر لنا اسم هذا الراوي كما في الحديث ٣٢ ففيه: حدثني أبو أيوب — يعني الإفريقي — عن عاصم.

— وإما أن تكون التعليقات بعد إيراده الحديث. وهذا الغالب عليها. ولا حاجة للتمثيل عليها لأن كل الأمثلة القادمة هي من هذا النوع.

— وأما مقدارها، فهو يتفاوت من حديث إلى آخر. فبينما يكون التعليق جملة مختصرة إذا بنا نراها تبلغ أحياناً ما يقرب من صفحة.

كلامه في الجرح والتعديل:

إن تعليقات أبي داود التي تناول الرجال جرحاً وتعديلاً كثيرة لن نستطيع استقصائها وسترد أمثلة كثيرة منها الفقرة الآتية التي نتحدث فيها عن كلامه في تضعيف الحديث، ومن أجل ذلك فسأورد بعض الأمثلة هنا اكتفاء بما سيمر بنا في تضعيفه الحديث.

وهو - في جرحه للرجال - إما أن يورد قوله فيهم، وإما أن يكون الحكم عليهم منقولاً عن الأئمة الذين تقدموه.

فمن الأمثلة على جرحه الرجال قوله في: عبدالسلام بن حرب، أحد رواة الحديث رقم ١٤ قال: وهو ضعيف.

ومن ذلك قوله في: أبان بن طارق أحد رواة الحديث رقم ٣٧٤١: "إنه مجهول". وقد يورد الحكم على الرجال منقولاً عن العلماء كما فعل في الحكم على عبدالرحمن بن اسحاق أحد رواة الحديث، فقد نقل عن الامام أحمد تضعيفه إياه قال: "سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن اسحاق الكوفي".

نقده للأحاديث:

فمن الأمثلة على تضعيفه للحديث وبيانه سبب الضعف ما رواه عن بإسناده عن ابن عباس - قال أحسبه - عن رسول الله ﷺ قال: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ وَالْحَمَارُ وَالخَنْزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ، وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرَّوَا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجْرٍ".

قال أبو داود: في نفسي من هذا الحديث شيء، كنتُ أذكر به إبراهيم وغيره، فلم أرَ أحداً جاء به عن هشام ولا يعرفه، ولم أرَ أحداً جاء به عن هشام. وأحسب الوهم من ابن أبي سميئة يعني محمد بن اسماعيل البصري مولى بني هاشم. والمنكر فيه ذكر المجوسي، وفيه: على قذفة بحجر، وذكر الخنزير. وفيه نكارة قال أبو داود: ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن اسماعيل بن أبي سميئة، وأحسبه وهم؛ لأنه كان يحدثنا من حفظه).

ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على حديث: همام، عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه). قال: هذا حديث منكر) ثم ذكر سبب ذلك الضعف: (وإنما يعرف

عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام).

ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ١٦٥ وفي سنده (.. أخبرنا ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة..). قال: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء).

ومن ذلك تعليقه على الحديث ١٩٧٨ وقد جاء في سنده أن الحجاج يروي عن الزهري فقال في نقده: "هذا حديث ضعيف، الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه".

ومن ذلك تضعيفه للحديث بنقل أقوال بعض العلماء في توهين الحديث كما في الحديث ١٠٠٤ وهو: "حذف السلام سنة" فقد قال عقبه: قال عيسى: نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث. سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي قال: لما رجعت الفريابي (وهو أحد رواة الحديث) من مكة ترك رفع هذا الحديث وقال: نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه).

ومن تضعيفه للحديث نقلاً عن بعض العلماء تعليقه على الحديث رقم ٢٠٢ فقد قال عقبه: قوله: الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة) ثم قال: وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني استعظماً له وقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؛ ولم يعبأ بالحديث).

وقد يضعف الحديث والحكم عليه بأنه ليس بالقوي، كما فعل في الحديث ١٥٨ فقد قال في عقبه: "وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي. ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن اسحاق والسليمي عن يحيى بن أيوب، وقد اختلف في إسناده".

وكما في الحديث رقم ١٥٩ فقد قال عقبه: وروي هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ وليس بالمتصل ولا بالقوي).

فوائد حديثية من سنن أبي داود:

في تعليقات أبي داود فوائد حديثية أخرى ليست مقصورة على مبحث التصحيح والتضعيف، وسنذكر بعضاً منها:

فمن هذه الفوائد تعليقه على بعض الأحاديث بأن ينبه بأن رواة هذا الحديث كلهم مثلاً من بلد معين، وهذه مزية خاصة للسند ويدعو بعضهم الحديث الذي يكون سنده كذلك بالحديث المسلسل فمن ذلك تعليقه على الحديث رقم ٩١ حيث قال: هذا من سنن أهل الشام لم يشكهم فيها أحد).

ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ١٥٥ حيث قال: "هذا مما تفرد به أهل البصرة".
ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ٨٧٠ حيث قال بعده: "وهذه الزيادة تخاف ألا تكون محفوظة، انفراد أهل مصر بإسناد هذين الحديثين: حديث الربيع وحديث أحمد بن يونس".

ومن هذه الفوائد الحديثية: إشارته إلى أن هذا الحديث لم يسند إلا من هذا الطريق كما جاء في تعليقه على الحديث رقم ١٥ حيث قال: "هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار".

وكذلك فقد أورد الحديث ١٠٢٤ وهو: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا أَبُو خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ اسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلِقِ الشُّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتْ لِرَكْعَةٍ نَافِلَةٍ وَالسَّجْدَتَانِ. وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ لِرَكْعَةٍ تَمَاماً لِصَلَاتِهِ وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مُرْغَمَتِي الشَّيْطَانِ".

قال أبو داود: رواه هشام بن سعد ومحمد بن مطرف عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وحديث أبي خالد أشبع.

وقد يعبر عن تفضيله لأحدى الروایتين بأن حديث فلان أتم، كما صنع في الحديث رقم ٤٥ حيث قال: "وحديث الأسود بن عام أتم"

وكما صنع في الحديث رقم ٦٢ فقد رواه عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن يزيد ثم أورد تحويلاً فقال: "ح وحدثنا مسدد، ثنا عيسى بن يونس قالوا: ثنا عبدالرحمن ابن زياد. قال أبو داود: "وأنا لحديث ابن يحيى أتقن" وبعد أن أورد الحديث قال: "وهذا حديث مسدد وهو أتم".

ومن الفوائد الحديثية التي نجدتها في التعليقات ما يتصل بمفهوم المصطلحات كالمرسل، فإنَّ المرسل عند جمهور العلماء هو الحديث الذي سقط منه الصحابي ومنهم من يعم فيطلق المرسل على كل حديث سقط منه راو، ويبدو أن أبا داود من هؤلاء؛ يدل على ذلك تعليقه على الحديث ٨٨٦ وسنده: حدثنا

عبد الملك بن مروان الأهوازي، ثنا أبو عامر وأبو داود عن ابن أبي ذئب عن اسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبدالله عن عبدالله بن مسعود... الخ... قال أبو داود: "هذا مرسل: عونٌ لم يدرك عبدالله".

شرح الكلمات

من أكثر التعليقات وروداً شرحه الكلمات الواردة في الأحاديث وهو على أنواع: فمنها شرحه المفردة دون أن يذكر في الشرح أحداً من العلماء والشرح كما فعل في الحديث ١٣٢ حيث قال: (حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا) وكذلك فعل في الحديث ١٤٢ قال: (فَأَتَيْنَا بِقِنَاعٍ وَالْقِنَاعُ الطَّبَقُ فِيهِ تَمْرٌ) ومن الملاحظ أنّ هذه الشروح وردت خلال النصّ، وأحياناً يكون الشرح عقبه، وهكذا فعل في الحديث ٩٤٧ وهو: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْاِحْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي يَضْعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ).

وكذلك فعل في الحديث ٣٧١٥ وهو: قَالَتْ سَوْدَةٌ: بَلْ أَكَلْتُ مَعَاْفِيرٍ. قَالَ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا سَقَّتَنِي حَفْصَةً، فَقُلْتُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ.. "المغافير: مُثَلَّةٌ، وهي صمغة. وجرست: رعت العرْفُط: نبت من نبت النحل".

وقد ينقل هذا الشرح عن عالم من علماء غريب الحديث: كما في الحديث ٣٦٨٥ وهو: نَهَى ﷺ عَنِ الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْغُبَيْرِ وَقَالَ: "كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ". قال أبو داود: "قال ابن سلام أبو عبيد: الغبيراء السُّكُّوكَةُ تعمل من الذرة، شراب يعمله الحبشة".

وقد تكون الكلمة واضحة المعنى في ذاتها غير أن المراد منها يحتاج إلى إيضاح فيتولى شرح ذلك. كما في الحديث ٦٦٦ الذي ورد فيه قوله ﷺ: "وَلْيُنُوْا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ" فقال في شرحها: "ومعنى "وَلْيُنُوْا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ". إذا جاء رجل إلى الصف فذهب يدخل فيه، فينبغي أن يلين له كل رجل منكبيه حتى يدخل في الصف".

وكما في حديث أنس برقم ٤١٣ الذي فيه (حتى إذا اصفرت الشمس) فقد أورد بعد ذلك شرحاً لهذه الجملة مسبوقةً بسند ينتهي إلى الأوزاعي صاحب الشرح فقال: "حدثنا محمود بن خالد، ثنا الوليد، قال: قال أبو عمرو - يعني الأوزاعي - : وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء".

وقد يكون شرحه للكلمة بياناً للحكم الفقهي. مثال ذلك شرحه لكلمة (عجماء) الواردة في الحديث ٤٥٩٣ من قوله ﷺ: "العجماء جرحها جبار". فقال: العجماء: المنفلتة التي لا يكون معها أحد وتكون بالنهار لا تكون بالليل.

فهو في هذا الشرح إنما يبين المراد من كلمة العجماء في الحديث ممزوجاً بالحكم الفقهي ولا يشرح الكلمة من الناحية اللغوية، فبيّن أنّ جرحها جبار عندما تكون منفلتة ليس معها أحد، وهذا خاص بالنهار. أما في الليل فلا بد من مسؤولية تترتب على صاحبها إن فرط.

آراءه الفقهية

تحدث أبو داود في سننه بجانب كونه محدثاً تحدث بروح الفقيه الذي يريد اتباع الناس لمنهج المحدثين في الفقه لسهولة وقربه من النبع الصافي، وقد ظهرت صورة آرائه الفقهية واضحة، فمن هذه الآراء الفقهية آراء ينسبها لجماعة من الصحابة أو التابعين.

ففي مشروعية المسح على الخفين يقول: "ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك وأبو أمامة، وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس". وهو في هذا يؤيد القول بالمسح على الجوربين بنقله عن هؤلاء الصحابة الذين يرون هذا الرأي.

وفي باب سجود السهو يقول: "كذلك سجدهما ابن الزبير قام من ثنتين قبل التسليم، وهو قول الزهري".

وقد ينقل آراء العلماء التي تتضمن آراء فقهية، فمن ذلك نقله أقوال العلماء في تحديد بعض المقادير. كما فعل بعد أن أورد حديث اغتسال النبي ﷺ بالصاع ووضوئه بالمدّ قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: الصاع خمسة أرتال، وهو صاع ابن أبي ذئب وهو صاع النبي ﷺ.

ومن أمثلة نقله آراء العلماء الفقهية تعليقه على الحديث ٨٨٤ قال: "قال أحمد: يعجبني في الفريضة أن يدعو بما في القرآن".

وقد غلب على نقوله عن أقوال العلماء الفقهية: الاختصار والايجاز، بم يثبت مقدرته الفقهية ووزنه الراجح في ذلك هذا كثير ونكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة.

علق على الحديث رقم ٣٤٢ التعليق الآتي: قال: إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاءً من غسل الجمعة وإن أجنب.

وأورد حديثين في قراءة صلاة المغرب أحدهما يدل على الاطالة وهو برقم ٨١٢ والآخر يدل على التخفيف وهو برقم ٨١٣ ثم ذهب إلى أن حديث التخفيف في القراءة نسخ حديث الاطالة فقال: "هذا يدل على أن ذلك منسوخ وهذا أصح".

ومن هذه التعليقات تعليقات أصولية كما ترى في تعليقه على الحديث رقم ٧٢٠ فقد أورد أبو داود أحاديث متعارضة في قطع الصلاة، وذكر عقب ذلك الخطة التي ينبغي أن تنتهجها إزاء ذلك فقال: "إذا تنازع الخبران عن رسول الله ﷺ نظر إلى ما عمل به أصحابه بعده".

وفي التعليقات روايات عن بعض التابعين يعلل فيها حكماً منقولاً عن النبي ﷺ.

فقد جاء بحديث عبد الله بن سرجس وهو برقم ٢٩ أن رسول الله ﷺ نهي أن يُبَالَ في الجُحْرِ. قال: قالوا لقتادة: ما يكره من البول في الجحر؟ قال: كان يقال: إنها مساكن الجن.

فنحن نرى أن أبا داود يورد كلام قتادة كتعليل للحكم، وقتادة يورده على صيغة لا تدل على الجزم: (كان يقال...).